الأمم المتحدة

TD/B/WP/298

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
24 June 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي
والميزانية البرنامجية
الدورة الثامنة والسبعون
جنيف، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

GE.19-10401(A)
1910401

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩. والهدف هو الإبلاغ عن جميع أنشطة التقييم، وتعزيز المساءلة والترويج للدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية منتجات معرفية ووسيلة لتوحيد المعارف المكتسبة وتبادلها وتعزيز ردود الفعل على تقييم الأونكتاد وحلقات التعلم.

٢- وتُجرى التقييمات في الأونكتاد قياساً بسياسة التقييم لعام ٢٠١١[(١)]، وقواعد ومعايير التقييم المحدثة لعام ٢٠١٦ التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[(٢)]. وتتوخى هذه التقييمات استخلاص استنتاجات مما أُنجز من عمل، وتقديم توصيات بشأن التحسينات اللازمة، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الفضلى. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد على إرشاد عملية تصميم الأعمال المقبلة وتخطيطها وتنفيذها. ويشجَّع مديرو البرامج في الأونكتاد على الرجوع إلى التقارير واللمحات العامة السابقة المتعلقة بأنشطة الأونكتاد[(٣)] عند تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها.

أولاً- موجز نتائج التقييم

٣- طلب مجلس التجارة والتنمية، في دورته السنوية الثانية والستين، من أمانة الأونكتاد إجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي ٥ المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة[(٤)]. وهذا التقييم، الذي استُخدِم فيه نَهْج مختلَط الطرق جُمعت فيه البيانات من مصادر متعددة، قيَّم جوانب البرنامج الفرعي ٥ المتعلقة بمدى الملاءمة والكفاءة والفعالية والتأثير والاستدامة والشراكات وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٤- وقد أُنجزت التقييمات الخارجية للمشاريع فيما يتعلق بما يلي من المشاريع المدعومة من حساب الأمم المتحدة للتنمية:

(أ) المشروع ١٤١٥ سين: آثار تغير المناخ على الهياكل الأساسية للنقل الساحلي في منطقة البحر الكاريبي: تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف؛

(ب) المشروع ١٤١٥ عين: تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية روابط الإنتاج المحلي من قطاع الموارد المعدنية؛

(ج) المشروع ١٤١٥ صاد: تعزيز قدرات واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار والأوساط الأكاديمية من البلدان النامية في اثنين من القطاعات ذات الأولوية على اجتذاب الاستثمارات لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع؛

---

(١) www.unevaluation.org/document/detail/1189.

ملاحظة: جميع المواقع الشبكية المشار إليها في الحواشي تمت زيارتها في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

(٢) www.unevaluation.org/document/detail/1914.

(٣) http://unctad.org/en/Pages/About%20UNCTAD/Evaluation%20at%20UNCTAD/Eval-All.aspx.

(٤) TD/B/WP/292.

(د) المشروع ١٤١٥ لام: دعم الدول الأعضاء في وضع وإطلاق استراتيجيات لصادرات المنتجات المستدامة من خلال استعراضات وطنية لصادرات المنتجات المستدامة.

٥- وترد أدناه الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة الرئيسية من هذه التقييمات.

ألف- التقييم الخارجي لبرنامج الأونكتاد الفرعي ٥: أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

٦- قيَّم هذا التقييم المستقل والمتعمق مدى ملاءمة البرنامج الفرعي ٥ ومدى فعاليته وكفاءته واستدامته، كما نفّذته شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة فيما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧. ويُسلَّط الضوء أدناه على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للتقييم.

٧- وخلص التقييم إلى أن البرنامج الفرعي ٥ يُسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق هدفه المعلن المتمثل في تعزيز السياسات الوطنية القائمة على الأدلة وتدابير الدعم الدولية بشأن التجارة والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر في البلدان موضع التركيز في إطار البرنامج الفرعي. وأدت أعمال البرنامج الفرعي ٥ إلى تحسين فعالية الاستجابات الدولية للتحديات الراهنة والناشئة في ميدان التجارة والتنمية، بينما كانت أيضاً ملائمة لولاية الأونكتاد المتعلقة بالتجارة والتنمية، وأسهمت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتحديد الأهداف ٨ و٩ و١٠ و١٧، ضمن أهداف أخرى، التي تربط بنتائج البرنامج الفرعي خلال فترة التقييم. وقدمت الشعبة، على وجه الخصوص، مدخلات مهمة، خلال فترة التقييم، بشأن المؤشرات الجغرافية، مما أسهم في المفاوضات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأسهمت الشعبة أيضاً في عملية إنشاء ممر جيبوتي - إثيوبيا؛ وفي السياسات المتعلقة بالتكامل التجاري في إثيوبيا والسنغال وغامبيا ومالي وموزامبيق والنيجر؛ وفي أوجه التقدم في قطاعات مصائد الأسماك، من قبيل تلك الموجودة في أوغندا وموزامبيق.

٨- وأكد التقييم أن النواتج التي حققها البرنامج الفرعي ٥ كانت على مستوى رفيع من الجودة وملائمة لولايات الأونكتاد واحتياجات أصحاب المصلحة، ومع ذلك يلزم إعادة توازن الحافظة ككل لصالح زيادة التعاون التقني، مما سيساعد على تعزيز أوجه التآزر عبر أركان عمله الثلاثة. وكانت استراتيجية الآثار المتتابعة التي ينتهجها البرنامج الفرعي ٥، والتي تتخذ من البحوث محركها الأساسي، سليمة في جوهرها، بيد أنه ينبغي أن تكون مصحوبةً بأدوات داعمة دورية للحفاظ على الزخم المطلوب من أجل تحقيق تأثيرات دائمة.

٩- وخلص التقييم في النهاية إلى أن الأونكتاد، بما في ذلك البرنامج الفرعي ٥، خطا في الآونة الأخيرة خطوات واسعة نحو إقامة الشراكات، بيد أنه في ظل الافتقار إلى وجود للأونكتاد في الميدان، توجد حاجة إلى القيام بالمزيد بقدر أكبر بكثير فيما يتعلق بالاستفادة من الشراكات في إبراز دورها وتأثيراتها في مجال السياسات. ولوحظ إحراز بعض التقدّم بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بيد أن التقييم خلص إلى أنه يتعين اتباع نَهْج محسَّن ومنتظم تجاه حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في البرامج المقبلة.

١٠- وقدم فريق التقييم، استناداً إلى ملاحظاته، سبع توصيات إلى الأمين العام للأونكتاد ومدير الشعبة. وشُجِّعت الشعبة، فيما يتعلق بأنشطتها، على إعادة التوازن لحافظتها وصقل

استراتيجيتها عن طريق زيادة التأكيد على التعاون التقني والدعم المقدَّم بغرض المتابعة. وأوصى التقييم بأنه ينبغي للشعبة أن تجعل من اعتبارات الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من تدخلاتها، عن طريق إدراج الاستمرارية المواضيعية في البحوث والاستمرارية البرنامجية في التعاون التقني، وضمان المتابعة الدورية والتآزر في التدخلات المتصلة بالبحوث والتعاون التقني. ودعماً لذلك، على الصعيد التنظيمي، أوصى التقييم بأنه ينبغي أن يجري الأونكتاد تقييماً لإعادة النظر في خطط العمل والميزانيات، من أجل إرشاد عملية تخصيص الموارد بين الشُّعب، وينبغي له أن يضع، بالتعاون مع الشعبة، استراتيجيات لتدبير موارد خارجة عن الميزانية من أجل زيادة حافظة التعاون التقني ابتغاء لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة. وينبغي للأونكتاد أن ينظر في وضع هيكل تنظيمي في شكل مصفوفة لمكتبه في أديس أبابا، وينبغي أن يظل هذا المكتب مسؤولاً مباشرة أمام مكتب الأمين العام، على أن تكون له أيضاً روابط أقوى مع مدير الشعبة وأن يضطلع بمسؤوليات أقوى تتعلق بتقديم التقارير إليه. وفيما يتعلق بزيادة الشراكات والتعاون على الصعيد المؤسسي، أوصى التقييم بوضع خريطة طريق شاملة، تتضمن زيادة الحوافز للموظفين من أجل السعي بنشاط إلى التعاون، سواء داخل المنظمة أو مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وتعزيز هذا التعاون؛ وزيادة عدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجالات التي يضطلع فيها الأونكتاد بعمل أساسي. وأوصى التقييم الشعبة بأن تحسن نظام الرصد القائم على النتائج من أجل تحسين قياس النتائج والآثار؛ وإشراك الدول الأعضاء والوكالات الشريكة في الرصد والتقييم؛ وتكليف الموظفين والشركاء بأدوار ومسؤوليات محددة فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج؛ وأوصى التقييم في النهاية بأنه ينبغي للأونكتاد والشعبة أن يزيدا من جهودهما الحالية وأن يُدمجا المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين في تدخلاتهما، بغية تحسين الأداء في الاضطلاع بولايات الأمم المتحدة والتزاماتها.

١١- ورحبت الأمانة بالتقييم، في ردها المتعلق بالإدارة، وقبلت جميع التوصيات السبع[٥].

باء- تقييم مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية

١- تقييم خارجي: آثار تغير المناخ على الهياكل الأساسية للنقل الساحلي في منطقة البحر الكاريبي: تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف (١٤١٥ سين)

١٢- كان الهدف من هذا المشروع، الذي نُفذ في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تعزيز قدرات مقرري السياسات وواضعي خطط النقل ومديري الهياكل الأساسية للنقل في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي على اتخاذ تدابير الاستجابة المناسبة للتكيف مع آثار تغير المناخ على الموانئ البحرية والمطارات. وتضمن المشروع مخرجات بحثية، ودراستين لحالتين إفراديتين وطنيتين في جامايكا وسانت لوسيا، واستحداث منهجية لتقييم الآثار ذات الصلة بالمناخ وخيارات التكيف في الهياكل الأساسية للنقل الساحلي (الموانئ، وحسب الاقتضاء، المطارات)، لتكون أداة تُستخدم في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، فضلاً عن ثلاث حلقات عمل للتدريب وبناء القدرات.

(٥) TD/B/WP(76)/CRP.1.

١٣- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان ملائماً من وجهة النظر التقنية والسياساتية، وأكد أن الأونكتاد هو الوحيد الذي أشرك المنطقة في هذا النوع من البحوث والتحليلات المتصلة بآثار تغير المناخ والهياكل الأساسية للنقل الساحلي. وخلص التقييم إلى أن المشروع، فضلاً عن أنشطته ومنتجاته (حلقات العمل والمنشورات)، كان مناسباً لمعالجة الأولويات الإقليمية المختلفة؛ وأنه كان متوائماً تماماً مع ولاية الأونكتاد بتحديد الاحتياجات من بناء القدرات، وتعزيز نظم النقل المستدامة والمرنة، وتكيف الهياكل الأساسية للنقل والعمليات مع تغير المناخ، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وأنه أسهم في عدة مؤتمرات ومؤتمرات قمة عقدتها الأمم المتحدة؛ وأنه أسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف ٩، عن طريق تعزيز الهياكل الأساسية المرنة، والهدف ١٣، عن طريق اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ وآثاره.

١٤- وخلص التقييم إلى أنه كان يمكن تدعيم المشروع بمنطق أكثر شمولاً من أجل إثبات أن النتائج واقعية. ولاحظ التقييم، على وجه الخصوص، أنه كان يمكن تناول الأبعاد الثلاثة لتنمية القدرات (كل من البعد الفردي، والمؤسسي، والمتعلق بالبيئة التمكينية الخارجية) من خلال مصفوفة برامج قوية. وخلص التقييم إلى أن المشروع أسهم في تعزيز قدرة مقرري السياسات وواضعي خطط النقل ومديري الهياكل الأساسية للنقل على التخطيط الفعال ووضع تدابير التكيف التي عززت مرونة الهياكل الأساسية للنقل الساحلي. وأدت نتائج المشروع، على وجه التحديد، إلى نشر مقال في مجلة *Regional Environmental Change* *(التغير البيئي الإقليمي)* (أيار/مايو ٢٠١٨)، وهي دورية دولية محترمة، عرَض النتائج الرئيسية وبعض العناصر التقنية للمنهجية.

١٥- وعلى الرغم من الصعوبات الخارجية، فقد نُفذ المشروع في الوقت المقرر وفي حدود الميزانية المخصصة له، ووُزعت أموال المشروع بطريقة سليمة على مجالات التخصيص المتوقعة. واستفاد المشروع من التعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، والشركاء من الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، ضمن جهات أخرى، مما أنشأ أوجه تآزر مهمة وأضاف قيمة بالغة إلى المشروع، بطرق منها مثلاً الاستفادة من الموارد المالية في شكل مساهمات عينية وتيسير النشر والاستدامة.

١٦- وخلص التقييم إلى أنه بالنظر إلى إنجاز المشروع منذ وقت قريب، فمن السابق لأوانه استخلاص استنتاجات بشأن استدامته، لكنه أكد أن الأنشطة المنفذة أسهمت في إثارة الاهتمام بالآثار الناجمة عن تغير المناخ وزيادة الوعي بها. ووجد التقييم أدلة على إسهام المشروع في العمليات الطويلة الأجل التي أُطلقت نتيجة للتغييرات في العقلية تأثراً بالأنشطة. ولم يتضمن المشروع منظوراً جنسانياً شاملاً، لا في تصميمه ولا في تنفيذه، ويعزى ذلك جزئياً إلى الطابع التقني للموضوع. بيد أن جهوداً قد بُذلت لكفالة اشتراك المرأة في أثناء التنفيذ، وكان هناك الكثير من النساء بين المشاركين في حلقة العمل والخبراء المساهمين.

١٧- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يعد بصورة منهجية مصفوفة برامج أشمل عند مرحلة تصميم المشروع، توضح توضيحاً أفضل السلسلة السببية لتحقيق الأهداف والنتائج، وتحدد الآثار والافتراضات الوسيطة التي لا تخضع بالضرورة لسيطرة المشروع. ولعل النتيجة المحتملة تتمثل في تضمين إنجاز متوقع واحد لكل بُعد من أبعاد بناء القدرات؛

(ب) ينبغي لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تنظر في التحلي بالمزيد من المرونة من أجل السماح لأموال حساب التنمية بالمساعدة في المسائل الإدارية، بالنظر إلى أنه لا يمكن تلافي تنقل الموظفين الدائمين أو التخطيط له؛

(ج) ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد أن يستعرضا إجراءاتهما ويضعا مبادئ توجيهية وأدوات من أجل ضمان تعميم المساواة بين الجنسين في آليات التخطيط والرصد والإبلاغ؛ ويمكن أن يتضمن تصميم المشروع إجراءات إيجابية من أجل كفالة مشاركة المرأة المتساوية والنشطة في الأنشطة؛ وتعزيز القيمة المضافة لإدراج القضايا الجنسانية في عمل المستفيدين؛ وإدراج مؤشرات وغايات مراعية للاعتبارات الجنسانية. ويمكن دعوة خبراء في الشؤون الجنسانية أو ممثلين عنهم إلى حضور الأنشطة ضماناً لاستمرار التركيز على المسائل الجنسانية؛

(د) من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستدامة للمشروع، ينبغي للأونكتاد أن يعزز استراتيجية النشر التي ينتهجها في بداية المشروع و/أو أثناء تنفيذه. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً أنشطة مستهدفة، ويحدد الفرص المتاحة لربط نتائج المشروع ومنهجيته بعمل الأونكتاد المعتاد؛

(هـ) ينبغي للأونكتاد أن يواصل الترويج لتكرار الأنشطة، ويمكن توفير تمويل للمتابعة من حساب التنمية من أجل المشاريع التي تكون متابعتها مجدية.

٢- التقييم الخارجي: تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية روابط الإنتاج المحلي من قطاع الموارد المعدنية (١٤١٥ عين)

١٨- كان الهدف من هذا المشروع، الذي نُفذ في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تعزيز قدرة مقرري السياسات والأخصائيين الفنيين والمؤسسات الوطنية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية روابط الإنتاج المحلي من قطاع الموارد المعدنية. وشاركت تشاد والكونغو في المشروع. ونفذ المشروع أيضاً أنشطة إضافية على الصعيد الإقليمي من أجل توسيع نطاق تأثير المشروع ليشمل بلدان أخرى في الجماعة الاقتصادية.

١٩- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان ملائماً لبلدان الجماعة الاقتصادية، بالنظر إلى انخفاض مستوى الروابط بين الشركات المحلية وقطاع المعادن، والثغرات القائمة في البلدان الأعضاء فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ السياسات والأطر ذات الصلة بالمحتوى المحلي وإقامة الروابط في قطاع المعادن. وعلاوة على ذلك، سلط التقييم الضوء على الميزة النسبية للأونكتاد بوصفه شريكاً في هذه العملية لما له من خبرة واسعة وشبكة متطورة في قطاع المعادن.

٢٠- وخلص التقييم أيضاً إلى أن المشروع متوائم مع ولاية الأونكتاد، إلا أن تصميم المشروع كان متفائلاً في تقييمه للخطر وطَموحاً في خطته الرامية إلى تحقيق الأهداف في حدود الإطار الزمني. وكان يمكن تلافي ذلك بإجراء مشاورات أوسع نطاقاً عند مرحلة تصميم المشروع. وعلى الرغم من إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة على مستوى رفيع خلال عملية التصميم، فقد اعتبر التقييم أن عدم إدراج شركات القطاع الخاص ومختلف الجهات صاحبة المصلحة على أرض الواقع يشكل وجهاً من أوجه القصور.

٢١- وأنجز المشروع جميع الأنشطة المقررة في اثنين من البلدان المستفيدة الثلاثة، ونفذ أنشطة إضافية على الصعيد الإقليمي مستخدماً ٩٩,٥ في المائة من الميزانية المخصصة. ومع ذلك، فقد

لاحظ التقييم أن غياب أحد البلدان المستفيدة الثلاثة، بالرغم من الجهود التي بذلتها إدارة المشروع لإدراج غينيا الاستوائية، أدى إلى إعادة تصميم بعض أنشطته. ولاحظ التقييم أن فريق مشروع الأونكتاد نجح، بالرغم من ذلك، في إيجاد بدائل، وتنظيم أنشطة إضافية على الصعيد الإقليمي من أجل توسيع نطاق تأثير المشروع في منطقة الجماعة الاقتصادية، وإنجاز المشروع في حدود الإطار الزمني المقرر.

٢٢- وقدر أصحاب المصلحة نوعية حلقات العمل والمواضيع التي جرت مناقشتها تقديراً عالياً، مع التسليم في الوقت نفسه بزيادة المعرفة بالمحتوى المحلي وإقامة الروابط. وتعذر على التقييم إيجاد أدلة، في حدود الإطار الزمني للمشروع، على ما إذا كانت المعارف المكتسبة كافية ومناسبة للتمكين من إحداث تغييرات على مستوى النتائج. ولاحظ التقييم حدوث تغيير في قوانين الكونغو نتيجة لإسهامات المشروع، وأن الآثار الطويلة الأجل ستتبدى بمرور الزمن. وأسفرت الشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية عن تنظيم دورات تدريبية وجولات دراسية عبر الإنترنت، واعتُبر ذلك إضافة مرتفعة القيمة إلى المشروع من جانب المشاركين.

٢٣- وفي أعقاب إعادة تصميم المشروع، أنشئت منصتا معلومات من أجل تشاد والكونغو وفرتا جميع مواد حلقة العمل ولكنهما لم تكتملا بعد بحيث يستخدمهما البلدان استخداماً فعالاً. وأنشئت فرقتا عمل، وهما من نواتج المشروع، بيد أن التقييم لاحظ أنهما لا تعملان، على ما يبدو. وأثير الافتقار إلى الدافع والتماسك على الصعيدين الوطني والإقليمي بوصفه من بواعث القلق، ولا بد من التصدي له لإحداث تغيير سياساتي استراتيجي. وكان الوضع الراهن لفرقتي العمل في كل من البلدين المستفيدين والتعليقات الواردة من أصحاب المصلحة دليلاً واضحاً على أن المستفيدين لم يطورا خطط الاستدامة بالقدر الكافي. ولم تكن هناك دلائل أيضاً على الصعيد الوطني على أنه يجري تنفيذ خرائط الطريق. وكان من المرجح أن تساعد التفاعلات مع أصحاب المصلحة أثناء عملية التصميم على بناء نهج أكثر واقعية تجاه الإجراءات المستدامة.

٢٤- وأشار التقييم إلى أنه على الرغم من الجهود التي بذلها فريق المشروع للتأكيد على إدماج النساء في الحوارات المتعلقة بالسياسات على الصعيد الوطني والمشاورات على مستوى المجتمعات المحلية، فقد ظلت مشاركتهن في المشروع منخفضة، حيث بلغت نسبتها ٢٠,٤ في المائة. بيد أن جهوداً قد بُذلت من أجل إدماج المرأة على مستوى فرقتي العمل، مما أدى إلى زيادة مشاركة المرأة في فرقتي العمل في تشاد والكونغو. وخلص التقييم إلى أن رفع النسبة المئوية لاشتراك النساء في القرارات السياساتية وكذلك النسبة المئوية للشباب في قطاع الصناعات الاستخراجية ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل من خلال حملات إعلامية نشطة وفعالة. وقد رفع المشروع أهمية التنمية المنصفة، بما في ذلك أهمية حقوق الإنسان، في القطاعات الاستخراجية، في ظل الهدف العام المتمثل في دعم التنمية الاقتصادية. ونوقشت أيضاً أثناء حلقات العمل المسائل المتصلة بحماية البيئة، وأُبرزت بوصفها واحدة من متطلبات الشركات المتعددة الجنسيات عند منح العقود للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلسلة قيمة النفط. وساعدت حلقات العمل على تكوين الوعي والالتزام فيما يتعلق بمسائل الانسكاب النفطي، ويجري تنفيذ بعض الأعمال الوقائية في هذا الاتجاه. وجرى تعزيز معرفة فرقتي العمل الوطنيتين بالسياسات البيئية بعرض تجارب محلية وإقليمية ودولية.

٢٥- وبوجه عام، لاقى المشروع تقدير أصحاب المصلحة وكان بالغ الأهمية في إقامة الشراكات مع المؤسسات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تنظيم جولات دراسية أسهمت في تبادل المعلومات والأفكار والخبرات، وبناء القدرات، وإجراء مناقشات بشأن زيادة التعاون. وساعد المشروع أيضاً بصورة غير مباشرة على المبادرة بالتواصل فيما بين المؤسسات الحكومية في البلدان المشاركة.

٢٦- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي أن ينظر الأونكتاد في إجراء تحليل أكثر تعمقاً للمخاطر، وأن يشرك مختلف المستفيدين، من القطاعين العام والخاص، في تصميم المشروع للتقليل إلى أدنى حد من المشاكل وتفادي التصميم المفرط في التفاؤل؛

(ب) ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الأونكتاد أن يعدا نُهُجاً مصممة خصيصاً للإدارة القائمة على النتائج من أجل قياس مدى فعالية أنشطة بناء القدرات؛

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يقيم المزيد من الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية من أجل تمكين البلدان في الجماعة الاقتصادية من التعلم من الخبرات المكتسبة في البلدان الأخرى؛

(د) لزيادة الفعالية والاستدامة، ينبغي للأونكتاد أن ينظر في وضع آليات وطرائق لتمكين عدد أكبر من النساء وتشجيعهن على المشاركة في الأنشطة ذات الصلة.

٣- التقييم الخارجي: تعزيز قدرات واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار والأوساط الأكاديمية في اثنين من القطاعات ذات الأولوية على اجتذاب الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة والشاملة للجميع (١٤١٥ صاد)

٢٧- كان الهدف من هذا المشروع، الذي نُفذ في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دعم مقرري السياسات الحكوميين والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار والأوساط الأكاديمية في تحديد وتصميم وتنفيذ سياسات استثمار فعالة تهدف إلى زيادة مستوى استثمار الشركات في القطاعات ذات الأولوية وتحقيق أقصى قدر من إسهام هذا الاستثمار في التنمية المستدامة. وشمل دعم المشروع عدة خدمات، مثل اجتماعات الخبراء وحلقات العمل والمؤتمرات الإقليمية، التي تضمنت كلها عناصر لبناء القدرات؛ ومواد التدريب؛ والخدمات الاستشارية؛ والمنصات الشبكية، بما في ذلك قواعد بيانات الأونكتاد المخصصة، ومستودع على شبكة الإنترنت للممارسات الفضلى، استناداً إلى تكييف قواعد بيانات الأونكتاد القائمة، ومنتدى على شبكة الإنترنت يتضمن مدونات إلكترونية.

٢٨- وخلص التقييم إلى أن المشروع نجح في تحسين القدرة المؤسسية للبلدان المستفيدة. ورفع المشروع الوعي بالدور الذي يمكن أن يضطلع به الاستثمار الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحسَّن المعرفة بأفضل ما يمكن اتخاذه من إجراءات سياسة الاستثمار، وعزَّز القدرة التقنية للبلدان المستفيدة على إعداد هذه الإجراءات السياساتية وتنفيذها. ولاحظ التقييم أن المشروع تنبأ بما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من أهمية عالمية من خلال الاستثمار، حتى قبل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، وأظهر مستوى رفيعاً من الملاءمة. وكان المشروع متوائماً تواؤماً وثيقاً مع ولاية الأونكتاد. وخلص التقييم إلى أن المشروع أسهم في تحقيق نطاق

من الأهداف، مع تقديمه أكثر مساهمة مباشرة في تحقيق الهدف ١٧، أي تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. واتصلت المقاصد والمؤشرات ذات الصلة بالتمويل وبناء القدرات.

٢٩- وخلص التقييم إلى أن المشروع استخدم الموارد بطريقة سليمة، مُظهراً مستوى رفيعاً من الاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة؛ وبلغ معدل تنفيذ الميزانية نسبة ٨٨ في المائة في نهاية دورة المشروع. وأسهمت أيضاً الشراكات الاستراتيجية في الاستخدام الأمثل للموارد، واشتمل ذلك على التمويل المشترك والمشاركة في تنظيم الأحداث، مثل حلقات العمل المشتركة مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة، في عام ٢٠١٨، بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات العامة، التي عُقدت في نيروبي؛ وحلقة العمل التقنية مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة والمعهد الدولي للتجارة والتنمية، التي عقدت في بانكوك.

٣٠- وخلص التقييم إلى أن المشروع حقق النتائج المقررة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان المشروع ناجحاً في زيادة الوعي والفهم، ونشأت عنه بعض النتائج الإيجابية غير المقصودة. ففي أحد البلدان على سبيل المثال، أسهم المشروع في إحداث تغيير في الممارسات تجاوز نطاق إدارة سياسات الاستثمار (الجهة المستفيدة المؤسسية من المشروع)، وأدى إلى مشاركة وزارة الشؤون الخارجية وعدة سفارات في البلد.

٣١- وخلص التقييم كذلك إلى أن المشروع سعى، من أجل المساهمة في الاستدامة، إلى تحقيق الملكية، وأرسى القواعد لإدامة النتائج من خلال تعاونه المستمر مع البلدان عن طريق أنشطة الأونكتاد الأخرى، مثل المنتدى العالمي للاستثمار الذي يعقد كل سنتين، ودورات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وريادة الأعمال من أجل بناء القدرات والتنمية المستدامة. ولذا، فقد نجح المشروع في كفالة ترجيح استدامة أنشطة المشاريع، كما تدل على ذلك التقديرات المتعلقة بالاستدامة التي تراوحت بين المرتفعة والمرتفعة جداً، والتي قدمتها نسبة ٦٨ في المائة من المستفيدين من المشروع. وأقر أصحاب المصلحة الوطنيون بأن ضمان استدامة أنشطة المشاريع يعترضه تحد هائل على مستوى القدرات المؤسسية، التي تقع مسؤوليتها إلى حد كبير على عاتق الحكومات الوطنية. وقد أثّرت الاختلافات بين البلدان من حيث القدرة والاستمرارية المؤسسية تأثيراً واضحاً على استدامة نتائج المشاريع. وأكد التقييم أنه كان يمكن تحقيق المزيد من حيث الاستمرار في متابعة الأنشطة المضطلع بها في إطار المشروع. فمن شأن استمرار التدخلات المحددة الهدف، من خلال مرحلة ثانية للمشروع على سبيل المثال، أن تعزز الأثر الطويل الأجل للمشروع واستدامته.

٣٢- وخلص التقييم إلى أن فريق المشروع عالج المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان بطريقة حساسة. ولم يكن للبُعدين الجنساني والمتعلق بحقوق الإنسان في مجال رسم سياسات الاستثمار وجود بارز في وثيقة المشروع، بيد أن المشروع اعتمد نهجاً استباقياً تجاه تعميم مراعاة المنظور الجنساني والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في أنشطته. ولم تعتبر الجهات صاحبة المصلحة والجهات المستفيدة القطرية المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان عنصراً أساسياً من عناصر المشروع، بيد أن الاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان ظهرت في العروض والمناقشات التي دارت في أثناء الأحداث الممولة من المشروع، وجرى تناولها في بحوث الفريق المعني بالمشروع وتحليلاته، فضلاً عن الخدمات الاستشارية ومنصات التبادل على الإنترنت. وثبت، على سبيل المثال، أن

إحصاءات الأونكتاد بشأن الجوانب الجنسانية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية كانت فعالة في إظهار اختلالات معينة تتعلق بنوع الجنس. ونجح بذلك الفريق المعني بالمشروع في بدء مناقشات بين أصحاب المصلحة في المؤتمرات الإقليمية، حتى في السياقات الحساسة سياسياً وثقافياً.

٣٣- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يعد مصفوفات برامج لمشاريعه الممولة من حساب التنمية من أجل مواصلة تعزيز تصميم المشاريع، حتى لو لم يكن ذلك مطلوباً في نموذج وثيقة المشروع الممول من حساب التنمية؛

(ب) يمكن أن تنظر شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد في أسلوب يقدم به أي مشروع ممول من حساب التنمية في المستقبل خدماته إلى مجموعة إضافية من البلدان المستفيدة الداخلة في نطاق تركيزه، عسى أن تستفيد من زيادة في أنشطة المتابعة، بغية مواصلة تحسين استدامة المشروع؛

(ج) ينبغي أن تزيد شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد من مشاركتها في البحوث والتحليلات المتعلقة بإدماج الجوانب الجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقات الاستثمار الدولية.

٤- التقييم الخارجي: دعم الدول الأعضاء في وضع وإطلاق استراتيجيات لصادرات المنتجات المستدامة من خلال استعراضات وطنية لصادرات المنتجات المستدامة (١٤١٥ لام)

٣٤- كان الهدف من هذا المشروع، الذي نُفذ في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في إثيوبيا، وإكوادور، وأنغولا، وجمهورية مولدوفا، والسنغال، وعمان، وفانواتو، ولبنان، ومدغشقر، والمغرب، تحسين قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في البلدان النامية، أي المسؤولين الحكوميين وصانعي القرار من قطاع الأعمال والمجتمع المدني، على بناء القدرة الإنتاجية والتصديرية في منتجات مستدامة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثة إنجازات متوقعة وسيطة تهدف إلى تحسين قدرة أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص.

٣٥- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان ملائماً من وجهة النظر التقنية والسياسية، بما أن إمكانية تصدير المنتجات والخدمات الخضراء لم تعالَج بالقدر الكافي في البلدان المستفيدة حتى الآن. وكانت أنشطة المشروع ومنتجاته (حلقات العمل والمنشورات) مناسبة تماماً لمعالجة الأولويات الوطنية والإقليمية المختلفة، واستفادت من خبرات الأونكتاد. وكان المشروع متوائماً تماماً مع ولاية الأونكتاد، بما في ذلك الإسهام في تحقيق الهدفين ٨ و١٢ بصفة خاصة من أهداف التنمية المستدامة. واستفاد تصميم المشروع من تحليل شامل للخصائص الوطنية والإقليمية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، استهدف المشروع تسعة بلدان مباشرة، وجاء تصميمه ملبياً لمنطق بحثي وقائم على الطلب. واستفاد المشروع من المزايا النسبية للأونكتاد، وتمكّن الأونكتاد من الاعتماد بشكل مكثف على الخبرة المتعددة التخصصات من خلال شبكته غير الرسمية من كبار الباحثين والخبراء. وأشار التقييم إلى أنه على الرغم من بعض الصعوبات، ولا سيما فيما يتصل بالعوامل الخارجية والدعم التقني والإداري المحدود، فقد أُنجز المشروع في حدود الميزانية المخصصة له، وجابه الصعوبات الخارجية وقلة الموارد وتغير احتياجات المستفيدين.

٣٦- وخلص التقييم إلى أن المشروع تطرق إلى تحسين معرفة الأفراد، وبقدر ما، البعدين الآخرين لتنمية القدرات بوسائل منها بصفة رئيسية التواؤم مع الأطر المؤسسية القائمة من أجل تحقيق أقصى قدر من الآثار على المستوى التنظيمي، والتعاون مع الشركاء الإقليميين الذين يمكنهم الترويج لنتائج المشروع. وأسهم المشروع، من خلال حلقات العمل على وجه التحديد، في تعزيز قدرات المستفيدين (المسؤولين الحكوميين ومقرري السياسات، والمفاوضين في مجالي التجارة والبيئة، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية) على التحلي بالفعالية في التخطيط وإعداد التدابير الكفيلة بتحسين القدرة الإنتاجية والتصديرية في أكثر من تسعة بلدان. وأسهم المشروع إسهاماً واضحاً في زيادة المعارف والوعي والفهم على الصعيد الفردي فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات لإنتاج المنتجات الخضراء و/أو المستدامة على المستوى الوطني وتصديرها؛ وتقييم الاشتراطات السياساتية والتنظيمية والمؤسسية لدعم تطوير منتجات مختارة؛ وإعداد واعتماد توصيات وخطط عمل لبناء القدرات الإنتاجية والتصديرية. وأكد معظم المستفيدين أن حلقات العمل والمنشورات قدمت معلومات بالغة الأهمية يمكنهم استخدامها في عملهم اليومي.

٣٧- وفي أثناء إجراء التقييم، حدثت اختلافات كبيرة بين البلدان فيما يتعلق بمستوى تنفيذ خطط العمل. وعلى الرغم من إنجاز المشروع منذ وقت قريب، فقد وجد التقييم أدلة على إسهامه في العمليات الطويلة الأجل التي انطلقت نتيجة للأنشطة المنفذة. وهناك أدلة على أن المشروع أسهم في تحسين صنع القرارات والتخطيط في البلدان المستفيدة. ولاحظ التقييم أن تحقيق آثار إنمائية ملموسة أمر مثير للاهتمام البالغ في إطار مشروع يركز تركيزاً قوياً على البحوث. وقد أرشدت نتائج المشروع عمل الأونكتاد، وسوف تواصل إرشاده، وجرى أيضاً توخي التآزر على مستوى أوسع. ولاحظ التقييم أنه على الرغم من الجهود المبذولة، فمن الضروري زيادة التعريف بالعمل المنجز وتعميم المنشورات على نطاق أوسع. وفي أثناء إجراء التقييم، كان الأونكتاد يبذل جهوداً في هذا الاتجاه في إطار عمله المعتاد، ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن تعزيز إحساس المستفيدين بامتلاك المشروع وزيادة الدعم السياسي.

٣٨- ولم يتضمن المشروع منظوراً جنسانياً شاملاً أو متعلقاً بحقوق الإنسان، لا في تصميمه ولا في تنفيذه، ويعزى ذلك إلى الطابع التقني للموضوع. بيد أن جهوداً بُذلت لكفالة اشتراك المرأة في أثناء التنفيذ، وكانت هناك نساء كثيرات بين المشاركين في حلقات العمل.

٣٩- وبالنظر إلى إنجاز المشروع منذ وقت قريب، فمن السابق لأوانه استخلاص استنتاجات بشأن استدامته، ولكن التقييم أكد أن الأنشطة المنفذة أسهمت في إثارة الاهتمام بالفرص الإنتاجية والتصديرية التي أتاحها للمنتجات المستدامة وزيادة الوعي بهذه الفرص. وجرى تعزيز الملكية المحلية من خلال إشراك أصحاب المصلحة واستشارتهم، ومن شأن المنهجية أن تيسر عمليات التخطيط والاستثمار الأطول أمداً. ويسّر المشروع أيضاً إنشاء الشبكات وتعزيزها داخل البلدان وفيما بينها، وحفّز عدداً من المبادرات من أجل تعزيز الاستدامة. وأتاحت الشراكات مع المؤسسات والبرامج الإنمائية الأخرى تعبئة موارد إضافية وتوسيع نطاق المشروع. وأعرب ما لا يقل عن ١٨ بلداً عن اهتمامها بإجراء استعراض وطني للصادرات الخضراء، ولكن سيلزم تأمين تمويل من خارج الميزانية من أجل الاستجابة لهذه الطلبات الجديدة.

٤٠- واستناداً إلى هذه النتائج والاستنتاجات، فبالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بوضع مصفوفات برامج أقوى لمشاريع الأونكتاد وبضمان إعداد استراتيجيَّ خروج ونشر في أثناء تصميم المشاريع وتنفيذها، ووضع مبادئ توجيهية وأدوات دعماً لتحسين الاعتبارات الجنسانية عند تنفيذ المشاريع، أوصى التقييم بأنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الترويج لتكرار الأنشطة، بوسائل منها تقديم مقترحات مشاريع جديدة إلى حساب التنمية لتمويل مشاريع مجدية من أجل مواصلة الاستفادة من النتائج المحققة. وينبغي للأونكتاد، على وجه التحديد، أن يستمر في تأمين التنسيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين الذين يلتمسون أموالاً في الوقت الراهن لتنفيذ الإجراءات على أساس نتائج المشروع ومنهجيته. ويمكن أن يشمل ذلك رصد خطط العمل ومتابعة تنفيذها، وكذلك الترويج للمشاريع التجريبية بالاستناد إلى توصيات المشروع. ومن شأن ذلك أن يتيح إظهار مدى ما يمكن أن يجلبه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من قيود على النمو أو مواطن ضعف على صعيد التنافسية. وكان الطلب كبيراً، حيث إن ١٨ بلداً على الأقل أعربت عن اهتمامها بإجراء استعراض وطني للصادرات الخضراء. وينبغي للأونكتاد أن يسعى إلى وضع مخططات للتمويل المشترك مع مانحين آخرين في هذه البلدان من أجل تلبية الطلب.

٤١- وأخيراً، أوصى التقييم بأن تجري إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية و/أو الأونكتاد تقييماً على مستوى استراتيجي أعلى وباتباع منهجية أشمل، وذلك تحديداً للتحقيق على نحو شامل في إسهام و/أو توزيع مشاريع حساب التنمية، وإثراء الإبلاغ عن النتائج، واستخلاص الدروس المستفادة بشأن كيفية تحسين فعالية مشاريع حساب التنمية إلى أقصى درجة.

ثانياً- الدروس المستفادة

٤٢- يضطلع التقييم بدور حاسم في المساهمة في تعزيز منظومة الأمم المتحدة لآثار ونتائج دعمها للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم أمانة الأونكتاد، مسترشدة بمبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وبقواعده ومعاييره التي حُدِّثت مؤخراً، ببذل جهود من أجل تعزيز استخدام التقييم، وتحسين صنع القرار القائم على الأدلة والمساءلة. وتوفر عمليات التقييم نهجاً شاملاً ومنهجياً وشفافاً وموضوعياً لتقييم أداء البرامج وعمل الأونكتاد. وتثير الأمانة انتباه جميع أصحاب المصلحة إلى أهمية تطبيق هذه الدروس على نطاق أوسع من أهداف إدارة البرامج في الأونكتاد، وذلك لتصب في تخطيط البرامج وصنع القرار الاستراتيجي بالأونكتاد.

٤٣- وتظل الدروس المستفادة من عمليات التقييم السابقة لأنشطة الأونكتاد (TD/B/WP/291، وTD/TD/B/WP/286، وTD/TD/B/WP/280، وTD/TD/B/WP/273، وTD/TD/B/WP/263) مراجع موصى بها لمديري البرامج والمسؤولين عن المشاريع في تصميم برامجهم ومشاريعهم وإدارتها. ويركز هذا التقرير على ما استقرئ من دروس مستفادة من عمليات التقييم الخمس التي أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ألف- الجوانب البرنامجية

٤٤- حتى تكون لأعمال البرنامج الفرعي ٥ آثار مجدية، وحتى تسهم في تحقيق نتائج مستمرة، يتعين على الأونكتاد أن يتيح الوقت الكافي لتقديم الدعم بغرض المتابعة إلى الدول الأعضاء. ويمكن أن يتضمن هذا إعادة تصميم تقاريره الرئيسية بطريقة تتيح قدراً من الاستمرارية مع التقارير السابقة، بأن يُدرج مثلاً تحديثاً لموضوع (مواضيع) التقرير السابق (التقارير السابقة) أو بأن يختار مواضيع تترابط فيما بينها ترابطاً أوثق.

٤٥- فالأونكتاد، بقيادته للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، يروّج للعمليات المشتركة التي تنطوي على مشاركة كل من الوكالات المقيمة وغير المقيمة. كما أن العمليات المشتركة المستحدَثة في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تحقق اتساق السياسات ونتائج على الصعيد القطري. وقد يجري في المستقبل زيادة تطوير دور المجموعة المشتركة بين الوكالات باعتبارها آلية مشتركة بين الوكالات للاستجابة للإصلاحات المتوخَّاة في إطار مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة".

٤٦- ولربما مثّلت مشاريع التعاون التقني الصغيرة مُشكِلة من منظور كل من الفعالية، نظراً إلى الحجم الذي لا يكفي لإحداث فارق، والكفاءة، نظراً إلى أن العمليات البيروقراطية لا تزال هي نفسها دون تغيير. ولعل استحداث نهج برنامجي إقليمي موحد، في هذا الصدد، يكون مفيداً وأكثر ملاءمة.

باء- تصميم المشاريع والاستدامة

٤٧- توضح مشاريع حساب التنمية بجلاء فوائد استراتيجية العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولقد حقق الكثيرون، بصفة خاصة، نتائج ملموسة من خلال إدراج دراسات حالات إفرادية وطنية محددة. وأثبتت هذه المشاريع أيضاً أن التعاون الوثيق مع الشركاء الإقليميين وسيلة فعالة للترويج لرؤية مشتركة قادرة بدورها على تعزيز نتائج المشروعات، وتوسيع نطاق نشر المنتجات، وتحسين الاستدامة.

٤٨- ويظل إشراك أصحاب المصلحة في المشروع، بما في ذلك القطاع الخاص، في عملية التصميم، ممارسة جيدة لمديري المشاريع، من أجل التوصل إلى فهم أفضل للمخاطر المحتملة، فضلاً عن مستوى التزام البلدان المستفيدة بوضع إجراءات مستدامة.

٤٩- وقد نجحت عدة شُعَب تتولى تنفيذ مشاريع ممولة من حساب التنمية في إدماج المشاريع وأنشطتها في حافظة أنشطة الشعبة بدلاً من إنشاء عنصر قائم بذاته لاستدامة مشكوك فيها. وفي هذه الحالات، نجحت المشاريع أيضاً في الإسهام في تحقيق أهداف المنتجات الأساسية للشُّعب.

جيم- فعالية المشاريع

٥٠- هناك افتراض عام بأن أنشطة بناء القدرات تؤدي تلقائياً إلى زيادة في المعارف وتمكّن المستفيدين من الاضطلاع بالمهام التي دُرِّبوا عليها. وقد بيّنت ملاحظات عديدة أنه ينبغي أولاً لأي مشروع لبناء القدرات أن يكفل تدريب الشخص المناسب، وأن يقيّم ثانياً مدى استيعاب

المعارف الموفَّرة. ولذا، كان من الدروس المهمة أن الإقرار ليس دليلاً كافياً على زيادة في المعارف، ومن الأهمية بمكان إعداد أدوات لقياس المعارف واختبارها من أجل المشاريع المقبلة، بغرض تقييم الفعالية الإجمالية للتدخل.

٥١- وينبغي أن تنظر مشاريع حساب التنمية المقبلة في توفير توازن سليم لإيصال المعلومات، استناداً إلى نوع الجمهور المعني، مما قد يؤثر تأثيراً مباشراً على القدرة الاستيعابية للمشروع وفعاليته.

٥٢- وسُلط الضوء على الجولات الدراسية باعتبارها إحدى الأدوات التي تنجح في الإسهام في زيادة التفاعل مع المشاركين من البلدان الأخرى، فضلاً عن اكتساب المعارف الجديدة.

٥٣- ويظل القطاع الخاص أهم شريك ومستفيد من أنشطة التنمية الاقتصادية، ولكن مشاركته في المشاريع كانت ضعيفة. وعلى الرغم من أن معظم المشاريع ركزت تركيزاً أكبر على المستوى الحكومي، فلا بد من الإبقاء على التفاعل المستمر مع المستهلكين النهائيين، بما في ذلك القطاع الخاص.

ثالثاً- التقييمات في الأونكتاد

٥٤- إن ولاية إجراء التقييمات في الأونكتاد وتنسيقها والإشراف عليها مسندة إلى وحدة التقييم. وتشمل هذه الولاية جميع البرامج والمشاريع المندرجة في إطار الميزانية العادية والمشاريع الممولة من المصادر الخارجة عن الميزانية التي ينفذها الأونكتاد. وتنفذ وحدة التقييم هذه التقييمات وفقاً لمتطلبات الجمعية العامة ومجلس التجارة والتنمية، وبما يتفق مع قواعد ومعايير التقييم التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويقدم هذا الفصل تحديثاً للمعلومات عن المسائل والأنشطة المتعلقة بالتقييم في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

ألف- العمل بإطار ومبادئ توجيهية جديدة لتقييم المشاريع الممولة من حساب التنمية

٥٥- أنشأت الجمعية العامة حساب الأمم المتحدة للتنمية في عام ١٩٩٧ ليكون برنامج تنمية القدرات في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويقدم حساب التنمية الدعم لتنفيذ مشاريع خمسة من كيانات الأمم المتحدة وخمس من اللجان الإقليمية، بهدف تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية من خطة الأمم المتحدة للتنمية. ومن أجل رفع مستوى نوعية تقارير التقييم ومدى التعلم من تقييمات مشاريع حساب التنمية، أُعد إطار لتقييم حساب التنمية في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وسيجري العمل به في الشريحة الثانية عشرة من المشاريع. ويبيّن الإطار أهداف وظيفة تقييم حساب التنمية من أجل التمكين من خضوع حساب التنمية للمساءلة عن استخدام الموارد والتعلم من تنفيذ المشاريع المدعومة، لإرشاد تصميم المشاريع في إطار الشرائح الجديدة لحساب التنمية، ودعم التدخلات الإنمائية للكيانات المنفذة، فضلاً عن عملية التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً والإنجازات التي تحققت في إطار خطة عام ٢٠٣٠ التي تسهم فيها.

٥٦- ويتألف إطار التقييم الجديد من ثلاثة مكونات، هي: التقييمات على مستوى المشاريع، والتقييمات على مستوى البرامج، وتوليد التعلم واستخدامه من خلال أنشطة التقييم، وذلك على النحو التالي:

(أ) بدلاً من تقييم كل مشروع في الشريحة، سيجري تقييم عيّنة من المشاريع. وسوف يمكّن تقييم عدد أقل من مشاريع حساب التنمية من إجراء عملية أكثر دقة وتقييم وتحليل أكثر تعمقاً للمسائل المعنية. وعلاوة على ذلك، سوف يحرر ذلك الموارد لإجراء تقييمات أكثر تعقداً على مستوى البرامج؛

(ب) تتألف التقييمات على مستوى البرامج من تقييمات مجمّعة، وتقييمات لاحقة، وتقييمات وتحليلات فوقية؛

(ج) يوفَّر ترتيب لاستخدام التوصيات من خلال صياغة الوكالات المعنية لاستجابة الإدارة وسبل متابعة تنفيذها.

باء- أداء وحدة التقييم ونوعية التقييم

٥٧- يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهو هيئة الرقابة الداخلية للأمم المتحدة، استعراضاً منهجياً لحالة التقييمات عبر جميع كيانات الأمم المتحدة الـ ٣١ في كل فترة من فترات السنتين، دعماً لتعزيز التقييم في الأمم المتحدة. وقد قُدم تقرير فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه ٢٠١٩[٦]. ويقترن بكل استعراض يقدم كل سنتين تقريرٌ بعنوان "جداول تتبع التقييمات في الأمم المتحدة"، يهدف إلى تقديم تقدير للتقييم في كل كيان، يشمل الأطر والموارد والتقارير ونوعيتها[٧]. ويتمثل الهدف من ذلك في دعم تعزيز وظيفة التقييم عبر الأمانة العامة، بتقديم البيانات التي تحتاج إليها الإدارة لتحديد جوانب وظيفة التقييم التي تعمل بشكل جيد والجوانب التي تتطلب تحسيناً، مع إيلاء الاعتبار الواجب لموارد التقييم من حيث القِيَم المطلقة ومن حيث النسبة من إجمالي الميزانية البرنامجية على حد سواء. وقد أدت وحدة التقييم التابعة للأونكتاد أداء مرضياً في تقدير الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مع ملاحظة ما يلي في جداول تتبع التقييمات في الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧:

(أ) إطار التقييم: يتمتع الأونكتاد بنظم قوية للتقييم عبر جميع المؤشرات، وتوجد لديه سياسات وإجراءات وخطط قوية للتقييم؛

(ب) الإنفاق على التقارير ونتائجها ونطاق تغطيتها: لم يستوف الأونكتاد الحد الأدنى من موارد الإنفاق على التقييم، حيث بلغ الإنفاق على التقييم ٠,٣٥ في المائة من الميزانية البرنامجية. وعلى سبيل المقارنة، تبلغ نسبة إنفاق مركز التجارة الدولية على التقييم ٠,٥٤ في المائة. وقد أشارت وحدة التفتيش المشتركة إلى مقياس يتراوح بين ٠,٥ و٣ في المائة من نفقات المنظمة المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف كحد مالي أدنى لإجراء تقييم لأغراض التعلم والمساءلة؛

(ج) جودة التقارير: قُدرت ١٠٠ في المائة من التقارير المتخذَة عينةً بأنها جيدة أو جيدة جداً من حيث النوعية الإجمالية، مما يشير إلى وجود ممارسة قوية للتقييم. غير أن هناك ثغرات في مجالات إدماج معايير حقوق الإنسان في ممارسة التقييم؛

---

(٦) A/74/67.

(٧) https://oios.un.org/page?slug=evaluation-report.

(د) مجالات تعزيز التقييم: الإنفاق على التقارير ونتائجها ونطاق تغطيتها، بحيث يمكن زيادة الإنفاق على التقييم لاستيفاء نسبة ٠,٥ على الأقل من نفقات البرامج؛ وجودة التقارير، بحيث يمكن أن تستوفي تقارير التقييم على نحو أكمل معايير الجودة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك زيادة إدماج بُعدَي المسائل الجنسانية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون توصيات التقارير قابلة للتنفيذ ومحددة الهدف.

جيم- سياسة الأونكتاد التقييمية المحدثة

٥٨- توضح سياسة الأونكتاد التقييمية المفاهيم الرئيسية، وترسي المبادئ التوجيهية، وتحدد الخطوط العريضة لأدوار ومسؤوليات التقييم الرئيسية داخل الإطار المؤسسي، وتحدد عمليات التقييم، فضلاً عن آليات تنفيذ هذه السياسة.

٥٩- ويعكس قرار تنقيح السياسة التقييمية التغييرات المهمة التي حدثت في الأونكتاد، وفي منظومة الأمم المتحدة، وفي أوساط التقييم الأوسع نطاقاً منذ عام ٢٠١١، مثل خطة عام ٢٠٣٠، التي تستلزم عمليات متابعة واستعراض تبحث التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ والإصلاح الجاري للأمم المتحدة الذي تقدم به الأمين العام؛ وتنقيح عام ٢٠١٦ لقواعد ومعايير التقييم التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛ والنهج المعاد تنشيطه إزاء الإدارة القائمة على النتائج في الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، يتضمن تنقيح عام ٢٠١٦ لقواعد ومعايير التقييم أربعة معايير جديدة تتعلق بمبادئ وأهداف وغايات متفق عليها دولياً؛ وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين؛ وقدرات التقييم الوطنية؛ والاحتراف، بالإضافة إلى زيادة التركيز على فائدة التقييم واستخدامه. وسوف يراعي التنقيح أيضاً التعليقات المستمدة من استعراض فترة السنتين الأخير وجداول تتبع التقييمات في الأمم المتحدة التي يعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومن المتوقع صدور السياسة المنقحة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٩.

دال- خطة التقييم لعام ٢٠٢٠

٦٠- طلبت الفرقة العاملة في دورتها السادسة والسبعين إلى الأمانة أن تواصل نهجها لتقييم البرامج الفرعية بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأن تركز على ترشيد التكاليف وجمع الأموال من الموارد الخارجة عن الميزانية لهذا الغرض، مع مراعاة نتائج استعراض خلاصات التقييم في دورتها الثامنة والسبعين. ولا يُقترح إجراء تقييم متعمق خارجي في عام ٢٠٢٠ في ضوء التحضيرات والأنشطة المقترنة بالدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وستتضمن خطة التقييم لعام ٢٠٢٠ عدداً من المشاريع الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية التي من المقرر إتمامها في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، بالإضافة إلى المشاريع الممولة تمويلاً ثنائياً المقرر تقييمها عند منتصف المدة في نهايتها، مثل البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لصالح أنغولا (البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة).